دور الادعاء العام في مرحلة تنفيذ الحكم الجزائي

عباس حيدر حنتوش

جامعة كاشان الحكومي قسم القانون

د. عباس رضا زراعت

abbashantoosh48@gmail.com

المخلص

نتيجة لتطور وظيفة العقوبة وانتقالها من مرحلة الانتقام الفردي إلى مرحلة الانتقام الجماعي، وتبلور الحاجة إلى وجود شخص أو هيئة تتولى ممارسة الادعاء بالحق العام نيابة عن المجتمع، وتبعاً لما تمليه ضرورة حماية المصلحة العامة، ومراقبة حسن تطبيق القانون، وحماية المجتمع من مخاطر الجريمة، والسعي إلى تطبيق أسس العدالة، وضمان التطبيق السليم للقواعد القانونية، وتحقيق التوازن بين حق الدولة في العقاب وضمان الحرية الشخصية للمتهم وصولاً إلى تحقيق الشرعية الجزائية، فقد اتجهت التشريعات في الدول كافة إلى إنشاء هيئة تتولى التصدي للفكر الاجرامي نيابة عن أفراد المجتمع تحت مسمى جهاز الادعاء العام أو النيابة العامة ولاستمرار عملية التطور في الأنظمة القانونية فقد رسخ دور الادعاء وأهميته في مهمة الرقابة على المشروعية، وأصبح ركناً من أركان العدالة، ليطمئن بمركز بارز أمله طبيعة أعماله التي توسعت يوماً بعد آخر لكي تشمل نواحي عديدة لم تكن لتمتد إليها من قبل، مما يقتضي الوقوف على ماهية هذا الجهاز والتعرف على مفهومه وبيان مدلوله وتحديد المركز القانوني له، وبيان طبيعة الوظائف التي يمارسها في سبيل تحقيق أهدافه المنشودة، وبيان الخصائص التي ميزت هذا الجهاز عن غيره من الأجهزة الأخرى.

المقدمة

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد كيان المجتمع واصبح على السلطة ان تكافح هذا الظاهرة، ولزما عليها ان تحمي المجتمع من خلال مواجهة الفكر الاجرامي، واقتضاء حق الدولة في توقيع العقوبة على الجناة عبر وسيلة الدولة الا وهي الدعوى الجزائية، ولضمان تنفيذ الحكم الجزائي بشكل صحيح وعادل من دون ان يكون هناك تحييز او ظلم بحق احد الاطراف، فقد عمدت الدولة الى تنظيم قانوني يتولى اقامة دعوى الحق العام ومباشرتها قبل هيئة تعمل على موازنة بين حق الدولة في توقيع العقوبة على الجاني مع مراعاة الحقوق الاساسية للانسان التي تقوم على اساس مبدأ قانوني مهم الا وهو (المتهم بريء حتى تثبت ادانته)، هذا المبدأ يفترض براءة المتهم وعدم جواز معاقبته دون وجود دعوى جزائية.

اهمية البحث:

تكمل اهمية الدراسة على اهمية قانونية من الناحيتين العلمية والعلمية، فعلى الصعيد القانوني نجد اللدعاء العام له دور كبير في الدعوى الجزائية بشكل عام وعلى وجه الخصوص مرحلة تنفيذ الحكم الجزائي بعد ان يصدر، وتبدو اهميته العلمية في ان هذا الدور الذي يمارسه الادعاء العام في الدعوى الجزائية يساهم في تحقيق الشرعية الجزائية لما له من سلطة في الرقابة على ذلك.

مشكلة الدراسة:

أغفل قانون الادعاء العام النص على العديد من المهام التي كان يمارسها أعضاؤه وفقاً لقانون الادعاء العام رقم (١٥٩) لسنة ١٩٧٩ (الملغي) وهي عرض القرارات التي يتخذها قاضي التحقيق على الادعاء العام خلال ثلاثة أيام من صدورها، وإشراف الادعاء العام على أعمال المحققين وأعضاء الضبط القضائي، وحق الادعاء العام في مناقشة الشهود والخبراء وتوجيه الأسئلة للمتهمين، وتقديم الادعاء العام مطالعته عند انعقاد محكمة الجنايات بصفة تمييزية لإبداء رأيه في الطعون، وإطلاع الادعاء العام على ما تتخذه من قرارات من غير محاكمة فيما يتعلق بالقبض والتوقيف وإطلاق سراح المتهم بكفالة أو بدونها خلال ثلاثة أيام من صدور القرار، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن مدى تأثير إغفال تلك

النصوص على دور الادعاء العام في الدعوى الجزائية , وعما إذا كان ذلك تقييداً للصلاحيات التي كان يمارسها قبل صدور قانون الادعاء العام الجديد من عدمه .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الادعاء خلال مرحلة تنفيذ الحكم الجزائي من خلال تسليط الضوء على الوسائل القانونية التي منحها له المشرع , وبيان الجوانب الايجابية والسلبية في ثنايا قانون الادعاء العام رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٧ , ومحاولة وضع المقترحات المناسبة لمعالجة القصور التشريعي في القانون , رغبة في أن تسهم هذه الدراسة في تفعيل دوره , وتذليل العقبات التي تواجه أعضائه عند ممارستهم لأعمالهم .

منهجية الدراسة

سنتبع في دراستنا المنهج القانوني التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية والآراء الفقهية بصدها وتحليلها , وستقتصر دراستنا على القانون العراقي, ولإيفاء الموضوع حقه , سنتبع المنهج العملي التطبيقي من خلال تسليط الضوء على القرارات القضائية ذات الصلة بمختلف نواحي البحث , بوصفها المرآة العاكسة لأهمية دور الادعاء العام في مرحلة تنفيذ الحكم.

المبحث الأول مفهوم الادعاء العام

تقتضي متطلبات هذه الدراسة الوقوف على بيان مفهوم الادعاء العام , لذا سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين , يتضمن المطلب الأول , مدلول الادعاء العام ومركزه القانوني, فيما يتضمن المطلب الثاني وظائف الادعاء العام في الأنظمة الإجرائية , وعلى النحو التالي :

المطلب الأول تعريف الادعاء العام وخصائصه

لغرض بيان مدلول الادعاء العام فسيتم بيان المدلول اللغوي والاصطلاحي للادعاء العام في الفرع الأول من هذا المطلب , ونتطرق في الفرع الثاني إلى خصائص الادعاء العام في الدعوى الجزائية.

الفرع الأول المدلول اللغوي والاصطلاحي للادعاء العام

أولاً : المدلول اللغوي الادعاء العام , لفظ مركب من كلمتين , إحدهما موصوفة , وهي الادعاء , والأخرى صفة , وهي العام , و لبيان معنى هذا اللفظ , ينبغي معرفة معنى كل جزء على حدة , وكما يلي : الادعاء : على وزن (افتعال) وهو مصدر (ادعى , يدعى , ادعاءً) ^(١) , والادعاء , قول يُقصد به إيجاب حق الانسان على غيره , والاسم منه (دَعْوَى) على وزن (فَعْلَى) ^(٢) , والدعوى : اسم لما يدعي (أي الإنسان) , وتقول العرب (ادع علي ما شئت) , ويقال في هذا الأمر دَعْوَى ودَعَاوَى ودَعَاوَةٌ , وادْعَيْتُ على فلان كذا , والمُدْعَى : على وزن (مُفْعَل) , وهو اسم فاعل من الفعل (ادعى) , بمعنى الشخص الذي ادعى شيئاً لنفسه ^(٣) العام : اسم فاعل من عَمَّ , يَعَمُّ , عَمًّا , وعموماً , فهو عام , والعام : ضد الخاص , وعمَّ الشيء : جعله عاماً , والأعم : الجَمع الكثير من الناس ^(٤) , والعام : الشامل , ويقال عمَّ القوم بالعطية عموماً : شملهم , وعمَّ المطر الارض شملها , وعممَّك أمرنا : قلدناك إياه , وفلان مُعمَّم ميمم : الشخص الذي يقلده قومه شؤونهم , ويلجأ إليه عوامهم . ^(٥) مما تقدم يتضح أن المعنى اللغوي للادعاء العام يشير إلى تخويل أفراد المجتمع لشخص عام ينوب عنهم في الدعاوى , دون أن تكون له مصلحة خاصة فيها .

ثانياً : المدلول الاصطلاحي : لقد تم تعريف الادعاء العام بوصفه هيئة بأنه : "هيئة خاصة تتمتع بالاستقلال , تتمثل وظيفتها بمراقبة مشروعية الأعمال والتصرفات القانونية الصادرة عن الأشخاص الطبيعية والمعنوية , بهدف حماية الحق العام نيابة عن المجتمع" ^(٦) , كما عُرِف بأنه : "الوسيلة التي تتمكن الدولة من خلالها اقتضاء حقها في توقيع العقاب على مرتكب الجريمة" ^(٧) وتم تعريفه كذلك بأنه "الهيئة التي خولها القانون وظيفة متابعة الدعوى العامة ضد المتهمين نيابة عن المجتمع , منذ تحريكها لغاية صدور الأحكام وتنفيذها بحق الجناة" ^(٨) , وتم تعريفه بأنه : "هيئة إجرائية متخصصة , تنوب عن المجتمع في مراقبة مشروعية التطبيق السليم لأحكام القانون , والتي أسند إليها المجتمع مهمة مطالبة السلطة القضائية بإعمال أحكام القانون , ومتابعة هذه المطالبة لغاية صدور الحكم البات الكاشف عن وجود أو عدم وجود حق للدولة في العقاب" ^(٩) , وعُرِف كذلك بأنه : "هيئة قضائية مهنية , ثابتة في نسيج التنظيم القضائي , تنوب عن المجتمع في القضايا الجزائية , وتشكل مؤسسة حاضرة في بعض القضايا المدنية , أسندت إليها مهمة توجيه الاتهام نيابة عن الدولة , بهدف حماية المصلحة العامة" ^(١٠) . وعلى الرغم من اختلاف التعاريف المذكورة في أعلاه للادعاء العام , إلا أنها تُجمع على وصف الادعاء العام بأنه الهيئة أو الجهاز الذي ينوب عن المجتمع لحماية الحق العام , وإن اختلاف التعاريف الفقهية حيال ذلك أمر طبيعي , إذ لا يمكن وضع تعريف موحد للادعاء العام , وذلك لاختلاف طبيعة المهام والواجبات والمراكز القانونية للادعاء العام من دولة إلى أخرى , وفقاً للتشريعات التي تنظم ذلك . أما المدعي العام فتم تعريفه بأنه : "محامي عام ينوب عن المجتمع , ويتولى مسؤولية حماية حقوقه من الهدر والانتهاك , وفي ذات الوقت يتعاون مع القضاء لتيسير مهماته وأداء الواجبات الملقاة على عاتقه , كما

تم تعريفه بأنه : "موظف نصبته السلطة بهدف حماية الحقوق العامة ووقايتها , وجوهر عمله يتمثل في تأمين حسن سير الإجراءات والأحكام القانونية".^(١١) ويُعد الادعاء العام من أجهزة الدولة المسؤولة عن ضمان الأمن الجزائي , وضمان سلامة تطبيق القواعد القانونية , منذ لحظة ارتكاب الجريمة لغاية تنفيذ الاحكام بحق مرتكبيها , بكونه مؤسسة عامة تتوب عن المجتمع , دافعاً عن حقوقه , ضمن نطاق الشرعية الجزائية , التي تحددها القواعد القانونية , لتحقيق هذه الغايات , مما يتضح معه الضرورة العملية للادعاء العام في تحقيق مبدأ التوازن بين سلطة الدولة في تطبيق العقاب , وضمان الحرية الشخصية للمتهمين بإجراءات تحقيق ومحاكمة عادلة^(١٢) ويعود الأساس القانوني لتنظيم للادعاء العام إلى العلاقة التي تربط الانسان بالقانون , والغاية التي تهدف إلى تحقيقها القاعدة القانونية , وفي مقدمة ذلك تحقيق العدالة , والمساواة بين مصالح الأفراد , والمصالح العليا للمجتمع , وقيام حق الأفراد على ما يحقق مصلحة الجماعة , وفرض الأمن العام , وحماية نظام الدولة , والوصول إلى تحقيق التطبيق الأمثل للقانون وحماية المشروعية^(١٣).

الفرع الثاني المركز القانوني للادعاء العام في الدعوى الجزائية

تُعد الدعوى الجزائية الوسيلة التي يلجأ عليها المجتمع ضد الجاني , للدفاع عن أمنه واستقراره , واقتضاء حقه في العقاب وفقاً لمبدأ الشرعية , كون الجريمة تُحدث إخلالاً بالركيزة الأساسية للوجود الاجتماعي وتُهدد كيانه وتُلحق به الضرر , وتُعرض المصلحة العامة للخطر^(١٤), ولكون الادعاء العام تولى مهمة تمثيل الهيئة الاجتماعية , فإن هنالك رابطة قانونية تنشأ عند ارتكاب أية جريمة , بين الادعاء العام والمتهم. أما موقف المشرع العراقي بشأن المركز القانوني للادعاء العام في الدعوى الجزائية , فلم نجد في ثنايا قانون الادعاء العام ما يشير إلى وصفه خصماً للمتهم , وإن كان قد نص صراحة على ذلك في الدعوى المدنية التي تكون الدولة طرفاً فيها^(١٥), ذلك أن أحد أهداف قانون الادعاء العام هو احترام المشروعية واحترام تطبيق القانون , لذا فإن الجهاز المعني باحترام المشروعية وتطبيق القانون يراعي مسألة التوازن بين الصالح العام ومصلحة المتهم , وضمن إطار تحقيق ذلك الهدف فقد أوجب قانون الادعاء العام في المادة (٥/ثالثاً) حضور الادعاء العام عند إجراء التحقيق في جنابة أو جنحة وإبداء ملاحظاته وتقديم طلباته , والحضور في جلسات المحاكم الجزائية وتقديم الطلبات والطعون في القرارات والأحكام , ولم يشترط القانون أن يكون الطعن أو الطلب في جانب الصالح العام بل ساوى بين الصالح العام ومصلحة المتهم , وبين القانون في المادة (٧/ثالثاً) منه أن لرئيس الادعاء العام أن يطلب وقف إجراءات التحقيق والمحاكمة مؤقتاً أو نهائياً في أي مرحلة كانت عليها الدعوى , ولا شك أن وقف الإجراءات القانونية يصب في مصلحة المتهم , الأمر الذي لا يمكن تصوره لو كان الادعاء العام خصماً , كما أعطى القانون للادعاء العام بموجب المادة (١٢) منه دوراً في إصلاح المتهم وإعادة تأهيله والافراج عنه شرطياً وفق الشروط القانونية , مما ينفي صفة الخصومة عنه , ويُفهم مما تقدم أن المشرع العراقي لم يجعل من الادعاء العام خصماً في الدعوى الجزائية بل طرفاً فيها ونميل إلى الرأي الذي يعد الادعاء العام طرفاً في الدعوى الجزائية وليس خصماً للمتهم , لأن الادعاء العام لا يهدف إلى تحقيق مصلحة خاصة أو شخصية من خلال تدخله في الدعوى الجزائية وإنما يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ومراقبة المشروعية والتطبيق السليم للقانون , وصولاً إلى تحقيق العدالة المطلقة , إذ أن تطبيق القانون يؤدي بالنتيجة إلى توفير الضمانات والحقوق كافة للمتهم , وإذا ما تعرضت تلك الضمانات والحقوق للانتهاك أو الخرق فان عضو الادعاء العام ينهض بمسؤولياته للدفاع عن المتهم كما يدافع عن الحق العام , كما أن الوظيفة الاجتماعية التي يمارسها الادعاء العام في إصلاح الجاني وتقويمه وإعادة تأهيله , تنفي عنه صفة الخصومة وكذلك فإن مسألة استقلال الادعاء العام وحياده , تُجَبُّ عنه صفة الخصومة , فالحيد والاستقلالية لا يمكن أن يتَّصف بها الخصم كونه يميل إلى مصلحته الخاصة , وهذا ما لا يمكن أن يقوم به الادعاء العام , كونه لا يهدف إلا لتحقيق المصلحة العامة , بالإضافة إلى أن إمكانية رد عضو الادعاء العام شأنه في ذلك شأن قاضي التحقيق في الدعوى , تتعارض مع صفة الخصومة , لأن الخصم لا يرد , وفقاً للقواعد العامة.

المبحث الثاني خصائص الادعاء العام

يتميز الادعاء العام بجملة من الخصائص تُميزه عن غيره من الأجهزة الأخرى :

اولاً- **عدم التجزئية** يُقصد بعدم التجزئية أن جهاز الادعاء العام هو كيان متكامل , تتحد فيه وظيفة تمثيل الهيئة الاجتماعية من خلال اتحاد أعضائه على سبيل التضامن والتعاون بتشكيل غير قابل للتجزئة^(١٦), وبناءً على ذلك يكمل بعضهم عمل البعض الآخر , ويمكن لأي عضو من أعضاء الادعاء العام أن يحل محل العضو الآخر في ممارسة العمل , وله أن يكمل ما بدأ به سلفه من إجراءات في الدعوى الجزائية , فلاضير أن يُحرك أحد أعضاء الادعاء العام الدعوى الجزائية , ويحضر عضو آخر إجراءات التحقيق , فيما يطعن عضو ثالث بالحكم في ذات الدعوى الجزائية , كما يمكن أن يحل أي عضو من أعضاء الادعاء العام محل زميله في ذات الجلسة^(١٧) إلا أن ذلك لا يعني أن يكون ملزماً بذات الرأي , وإنما يتبنى الرأي الذي يراه مناسباً وفقاً للوقائع والأدلة المطروحة في الدعوى الجزائية , فلكلٍ منهم رأيه الخاص , لأن وحدة الادعاء العام تتجسد في

وظيفة التمثيل لا الرأي الشخصي^(١٨)، وبذلك فإن العمل الصادر عن أي عضو من الأعضاء يُعد صادراً عن جهاز الادعاء العام برمته^(١٩)، ويرى الفقيه (جارو) أن مبدأ عدم تجزئة الادعاء العام يقابل تضامن الشركاء في الشركة التضامنية^(٢٠) وتبدو قاعدة عدم التجزئة في قانون الادعاء العام في المادة (٥/أولاً) منه والتي تنص ما يلي: "يتولى الادعاء العام المهام الأتية : أولاً : إقامة الدعوى بالحق العام وقضايا الفساد المالي والاداري ومتابعتها استناداً إلى قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ (المعدل)" ، ومن خلال ذلك نجد أن جهاز الادعاء العام أوكلت إليه مسؤولية تمثيل المجتمع في دعاوى الحق العام ومباشرة وظيفة اقتضاء حقه في العقاب ، ممن تثبت الإجراءات القانونية ارتكابه للجريمة .

ثانياً- التبعية التدريجية

يتميز الادعاء العام عن غيره من الأجهزة الأخرى بصفته سلطة اتهام بتدرجه الرئاسي مما يجعل أعضائه خاضعين أثناء ممارسة أعمالهم لسلطة رئاسية ، تتمثل بالإشراف عليهم وتوجيه تصرفاتهم ومراجعتها ، وذلك عن طريق إصدار التعليمات والأوامر التي ينبغي عليهم إطاعتها مادامت مطابقة للقانون ، خلافاً لعمل القاضي الذي لا يخضع للتبعية التدريجية ، فلا سلطان عليه سوى لضميره والقانون^(٢١). وقد أشار المشرع العراقي في قانون الادعاء العام إلى التبعية التدريجية ، وذلك بإخضاع جهاز الادعاء العام لرقابة وإشراف رئيس جهاز الادعاء العام^(٢٢)، من خلال الإشراف العام على الجهاز ومراقبة حسن قيام أعضائه باختصاصاتهم التي يشير إليها قانون الادعاء العام ، ومراقبة تصرفاتهم وسلوكهم الشخصي وانتظام أعمالهم ، ومراقبة التزامهم بقانوني الادعاء العام وقانون التنظيم القضائي ، كما أخضع قانون الادعاء العام جهاز الادعاء العام لإشراف ورقابة رئيس هيئة الإشراف القضائي من خلال تفتيش جهاز الادعاء العام ، ورفع تقرير بذلك إلى رئيس جهاز الادعاء العام ، ومجلس القضاء الأعلى وإلى مجلس النواب^(٢٣).

ثالثاً - استقلال الادعاء العام

يُقصد باستقلال الادعاء العام ضمان قيام أعضائه بأداء وظائفهم دون تدخل أو تأثير على سير أعمالهم ، بما يعزز سلامة تطبيق القانون إلا أن ذلك لا يعني العمل بمعزل عن الاتجاه العام لنظام الدولة ، كون الاستقلالية لا تتعارض مع أسس التعاون بين الادعاء العام والأجهزة الأخرى ففي الدعوى الجزائية تبدو أعمال الادعاء العام متداخلة إلى حد كبير مع أعمال القضاة^(٢٤)، إذ أن أهمية الاختصاصات التي أناطها القانون بجهاز الادعاء العام ، وضرورة تعديده بالحياد والنزاهة عند مباشرته لاختصاصاته تقتضي أن يكون بمنأى عن الخضوع لأية سلطة مهما كانت ، وإن اتصلت أعمالها بعلاقة وثيقة معه مما يستلزم الاعتراف بذاتية واستقلال جهاز الادعاء العام ، ووضع حدود فاصلة وواضحة بينه وبين الأجهزة الأخرى التي يتصل عملها به ذلك أن جهاز الادعاء العام يؤدي وظيفة قضائية ويسعى إلى تحقيق الشرعية الجزائية^(٢٥) كما أن مقومات الاستقلالية تتطلب استقلال الجهاز كسلطة عن السلطات الأخرى ، واستقلال أعضائه وعدم خضوعهم لأية سلطة أخرى ، إذ أن العنصر الموضوعي والشخصي صنفان متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر ، ويتكامل هذا المبدأ بوجود العنصرين معاً ، ولا يقوم أحدهما دون الآخر^(٢٦) وفيما يتعلق بموقف المشرع العراقي من استقلال جهاز الادعاء العام فقد نصت المادة (١/أولاً) من قانون الادعاء على ما يلي "يؤسس جهاز يسمى جهاز الادعاء العام ويُعد من مكونات السلطة القضائية الاتحادية يتمتع بالاستقلال المالي والاداري ويكون مقره في بغداد" وتعد استقلالية الادعاء العام من المستجدات التي جاء بها قانون الادعاء العام ، إذ إن قانون الادعاء العام رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٩ (الملغي) لم يكن ينص على استقلال الادعاء العام

رابعاً- عدم المسؤولية

يُقصد بعدم مسؤولية أعضاء الادعاء العام أنهم لا يُسألون عما يبده من آراء وأقوال ومطالبات أثناء قيامهم بأعمال ووظائفهم ، شأنهم في ذلك شأن القضاة ، وذلك لاعتبارات قانونية تتمثل في أن مباشرة أعضاء الادعاء العام لوظيفة الاتهام ومباشرة إجراءات الدعوى الجزائية يعتبر استعماراً للسلطة التقديرية المخولة لهم بموجب القانون^(٢٧)، وتأسيساً على ذلك فهم غير مسؤولين عما تؤول إليه نتائج الدعوى الجزائية التي قاموا بتحريكها وباشروا فيها الإجراءات ، فلا يحق للمتهم أن يطالب عضو الادعاء العام بالتعويض وتحمله مصاريف الدعوى إذا حرك عضو الادعاء العام الدعوى الجزائية بحقه وطالب بإدانته ، وحكمت المحكمة فيما بعد ببراءته من التهمة المنسوبة له^(٢٨) وفيما يتعلق بموقف المشرع العراقي من عدم المسؤولية فإن المشرع العراقي قد حدد في قانون العقوبات أسباب الإباحة^(٢٩) ، التي لا يمكن أن تتحقق على أساسها المسؤولية إذا كان الفعل بسلامة نية تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو اعتقد أن الإجراء من اختصاصه ، كما أن قانون الادعاء العام لم يبين آلية الشكوى من أعضاء الادعاء العام، لذا نرى بأن يصار إلى قانون المرافعات المدنية كونه المرجح لكافة القوانين فيما لم يرد بشأنه نص ، وذلك للصفة القضائية التي يحملها عضو الادعاء العام ، ولذلك فإن إجراءات الشكوى من أعضاء الادعاء العام ومخاصمتهم تجري وفقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية، الذي نظمت أحكامه ضوابط الشكوى من القضاة ، إذ اجازت لكل من طرفي الدعوى أن يشكو القاضي سواء كان فرد أو هيئة محكمة جميعهم أو أحدهم^(٣٠)،

ويمكن على أساس ذلك مطالبته بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمشنكي جراء ارتكاب القاضي أو عضو الادعاء العام فعل وقع عن طريق الغش أو التدليس أو الخطأ المهني الجسيم عند قيامه بأداء وظيفته بما يخالف القانون^(٣١), ويفهم مما تقدم اشتراط إثبات الضرر من جانب المشنكي لإمكانية مساءلة القاضي أو عضو الادعاء العام , وبعبارة أخرى الشكوى .

المبحث الثاني دور الادعاء العام في تنفيذ الأحكام الجزائية

يُقصد بتنفيذ الحكم الجزائي اقتضاء حق الدولة في العقاب, وذلك بتطبيق ما قرره محكمة الموضوع من أحكام وتدابير بحق المحكوم عليه^(٣٢) ولغرض الوقوف على دور الادعاء العام في هذه المرحلة فسيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين , يتضمن المطلب الأول دور الادعاء العام في تنفيذ العقوبات , فيما يتضمن المطلب الثاني دور الادعاء العام في الإفراج الشرطي .

المطلب الأول دور الادعاء العام في تنفيذ العقوبات

لغرض بيان دور الادعاء العام في تنفيذ العقوبات سنقسم هذا المطلب إلى فرعين يتضمن الفرع الأول دور الادعاء العام في تنفيذ العقوبات السالبة للحرية , والفرع الثاني دور الادعاء العام في تنفيذ عقوبة الإعدام .

الفرع الأول دور الادعاء العام في تنفيذ العقوبات والتدابير السالبة للحرية والغرامات

يُقصد بالعقوبات السالبة للحرية احتجاز المحكوم عليه في المؤسسات العقابية طيلة الفترة التي يقضي بها الحكم سعياً إلى إصلاح الجاني وتأهيله^(٣٣), أما التدابير السالبة للحرية فهي إيداع الجانحين في مدارس تأهيل الصبيان والفتيان بهدف إصلاحهم وتأهيلهم^(٣٤), والتدبير مصطلح مرادف للعقوبة السالبة للحرية ولكنها تطلق على الاحكام الصادرة من محاكم الاحداث , إذ أن المشرع العراقي استخدم كلمة (تدبير) بدلاً من كلمة (عقوبة) في قانون رعاية الأحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣ (المعدل) , أما عقوبة الغرامة فهي إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزينة الدولة مبلغاً من المال تحدده محكمة الموضوع في مضمون الحكم الصادر بحقه.^(٣٥) وجدير بالذكر أن المشرع العراقي لم يأخذ بمبدأ وحدة العقوبات السالبة للحرية , وإنما تبنى الأخذ بتعددتها في صورتها السجن والحبس^(٣٦), فالعقوبات السالبة للحرية في التشريع العراقي هي السجن المؤبد لعشرين سنة , والسجن المؤقت أكثر من خمس سنوات إلى خمسة عشر عام^(٣٧), وعقوبة الحبس الشديد لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد على خمس سنوات , والحبس البسيط لمدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على سنة واحدة^(٣٨) وقد أناط المشرع العراقي أمر تنفيذ العقوبة بالمحكمة التي أصدرت الحكم بالعقوبة أو التدبير السالب للحرية , وعلى المحكمة عند إصدارها للحكم أن تقوم بإرسال المحكوم عليه إلى المؤسسة الإصلاحية أو السجن الذي قررت إيداعه فيه , وتنظم مذكرة الإيداع أو السجن متضمنة التدبير أو العقوبة المحكوم بها , وتبين فيها تاريخ بدء تنفيذها والمادة القانونية المحكوم بمقتضاها , والمدة التي قضاها المحكوم عليه مقبوضاً عليه أو موقوفاً^(٣٩) كما أخضع المشرع العراقي إجراءات تنفيذ العقوبة أو التدبير السالب للحرية لمتابعة الادعاء العام وذلك عند بدء تنفيذ العقوبات ولغاية انتهاء مدة المحكومية , إذ ألزم القانون المحكمة عند إصدارها الحكم بعقوبة أو تدبير سالب للحرية بأن تزود المدعي العام في دائرة الإصلاح العراقية , ودائرة إصلاح الأحداث كلاً حسب اختصاصه بنسخة من قرار التجريم أو الإدانة أو الإيداع والحكم مع مذكرة السجن أو الإيداع أو الحبس ونسخة من أي قرار تصدره المحكمة في هذا الصدد^(٤٠), ويتولى عضو الادعاء العام متابعة تنفيذ تلك الأحكام والقرارات^(٤١), كما أن دائرة الإصلاح العراقية , ودائرة إصلاح الأحداث ملزمة بأن تخبر المدعي العام المعين أو المنسب أمامها تحريماً عند انتهاء العقوبات والتدابير بحق المحكوم عليه^(٤٢) وبصدد دور الادعاء العام في تنفيذ عقوبة الغرامة , فقد أجاز المشرع العراقي للمحكوم عليه بأن يدفع مبلغ الغرامة المحكوم بها أو الجزء النسبي إلى مقر المدعي العام في دائرة الإصلاح العراقية , أو دائرة إصلاح الأحداث , وعندها يخلى سبيل المحكوم عليه حالاً , ويرسل مبلغ الغرامة المدفوعة إلى المحكمة المختصة^(٤٣), فقد يحدث أن يتم الحكم على متهم بالحبس والغرامة أو بالغرامة وحدها دون أن يتمكن من دفعها إلى المحكمة , لذا تبادر المحكمة إلى تطبيق العقوبة البديلة بحقه وهي عقوبة الحبس بدلاً من الغرامة^(٤٤), فإذا أبدى المحكوم عليه استعداده لدفع الغرامة المحكوم بها كاملةً في أول يوم تنفذ بحقه في المؤسسة العقابية أو الجزء النسبي المتبقي منها إذا أمضى مدة معينة من عقوبة الحبس البديلة , وعندئذٍ مكنه المشرع من دفعها إلى مقر المدعي العام بغية إخلاء سبيله من الحبس

الفرع الثاني دور الادعاء العام في تنفيذ عقوبة الإعدام

أولاً : حضور الادعاء العام إجراءات تنفيذ الحكم بالإعدام

يتم تنفيذ حكم الإعدام بحضور هيئة التنفيذ المكونة من أحد قضاة الجرح وأحد أعضاء الادعاء العام ومندوب عن وزارة الداخلية , ومدير السجن , وطبيب السجن , أو أي طبيب آخر تتدبه وزارة الصحة , ويؤذن لمهامي المحكوم عليه بالحضور إذا طلب ذلك^(٤٥), والغاية من تكليف هيئة للحضور عند تنفيذ حكم الإعدام هي التأكد من هوية المحكوم عليه والتحقق من سلامة إجراءات التنفيذ^(٤٦) وبهذا الصدد نصت المادة (١١/ثامناً)

من قانون الادعاء العام على ما يلي "يحضر المدعي العام في دائرة الإصلاح العراقية عند تنفيذ حكم الإعدام , باعتباره عضواً في هيئة التنفيذ , وله أن ينتدب أحد نوابه لهذا الغرض" والملاحظ أن حضور عضو الادعاء العام في دائرة الإصلاح العراقية أو من ينتدبه عند تنفيذ حكم الإعدام أصبح أمراً لازماً لا اختيارياً خلافاً لما جاء بالمادة (٢٨٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الذي أشار إلى أن حضور عضو الادعاء العام لإجراءات تنفيذ حكم الإعدام مرتبط بتيسر حضوره , ولكون قانون الادعاء العام أحدث من قانون أصول المحاكمات الجزائية فيعد معدلاً له , كما أن قانون الادعاء العام قانون خاص وقانون أصول المحاكمات الجزائية قانون عام , فإن الخاص يقيد العام , لذا أصبح حضور الادعاء العام عند تنفيذ حكم الإعدام أمراً لازماً , ونؤيد ما ذهب إليه المشرع في وجوب حضور عضو الادعاء العام أو أحد نوابه عند تنفيذ حكم الإعدام , لممارسة دوره في الرقابة على شرعية إجراءات تنفيذ حكم الإعدام , وتجنباً لعدم وقوع مخالفات عند تنفيذه .

ثانياً : دور الادعاء العام في تأجيل أو تخفيف حكم الإعدام بالمحكوم عليها الحامل

قد تكون المحكوم عليها بعقوبة الإعدام حاملاً عند ورود الأمر بتنفيذ الحكم , لذلك قرر المشرع في هذه الحالة تأجيل تنفيذ الحكم أو تخفيفه بغية المحافظة على حياة الجنين البريء وعدم إزهاقها , وهو لم يزل في رحم أمه^(٤٧), إذ أن تخفيف الحكم أو تأجيله أمر تقتضيه مبادئ العدالة وقاعدة شخصية العقوبات والاعتبارات الإنسانية^(٤٨) وبين المشرع العراقي الإجراءات المتخذة في حال كون المحكوم عليها حاملاً عند ورود الأمر بتنفيذه , فقد ألزم دائرة الإصلاح العراقية بمفاتحة المدعي العام في دائرة الإصلاح العراقية , الذي يتولى بدوره تقديم مطالعة إلى رئيس الادعاء العام , وعلى رئيس الادعاء العام أن يقدمها إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى مشفوعة برأيه مسبباً تأجيل تنفيذ الحكم أو تبديله^(٤٩), ويقوم رئيس مجلس القضاء الأعلى برفع هذه المطالعة إلى رئيس الجمهورية , وفي هذه الحالة يكون لرئيس الجمهورية كافة الصلاحيات التي منحها له القانون وهي المصادقة مجدداً على تنفيذ العقوبة أو استبدالها بعقوبة أخرى , أو العفو عن المحكوم عليها^(٥٠), ويعقب ذلك تأخير تنفيذ الحكم لحين ورود أمر مجدد من رئيس مجلس القضاء الأعلى استناداً إلى ما يقرره رئيس الجمهورية , فإذا كان قرار رئيس الجمهورية المجدد يقضي بتنفيذ عقوبة الإعدام فلا يتم تنفيذها إلا بعد مضي أربعة أشهر على تاريخ وضعها ولو ورد الأمر المجدد بتنفيذ عقوبة الإعدام^(٥١).

المطلب الثاني دور الادعاء العام في الإفراج الشرطي

سنقسم هذا المطلب الى فرعين الاول عن تعريف الافراج الشرطي والثاني عن دور الادعاء العام في الافراج الشرطي وكما يأتي :

الفرع الأول تعريف الافراج الشرطي

الإفراج الشرطي هو إطلاق سراح المحكوم عليه بعقوبة أو تدبير سالب للحرية قبل انقضاء المدة المحددة لعقوبته إذا ثبت أن سلوكه في المؤسسة العقابية يدعو إلى الثقة في إصلاح حاله , ويكون إطلاقه مقيداً بشروط تتمثل في التزامات تفرض عليه , تتعلق حريته على الوفاء بها^(٥٢), ويهدف هذا النظام إلى دفع المحكوم عليه نحو تحسين سلوكه داخل السجن وخارجه بعد إطلاق سراحه مع تحذيره من مغبة إعادته إلى السجن لإكمال ما تبقى من مدة عقوبته في حال عدم التزامه بالاستقامة وحسن السيرة والسلوك^(٥٣), ويُعد الإفراج الشرطي مرحلة من مراحل تنفيذ العقوبة وليس إنهاءً لها^(٥٤), كما أن الإفراج الشرطي ليس حقاً للمحكوم عليه , بل هو منحة تعطى له ولو بغير طلبه^(٥٥) ولغرض شمول المحكوم عليه بالإفراج الشرطي فيشترط أن تكون العقوبة سالبة للحرية , وقد أمضى المحكوم عليه ثلاثة أرباع مدتها , أو ثلثيها إن كان حدثاً , بشرط أن لا تقل عن ستة أشهر , وفي حالة صدور العقوبات بالتعاقب فتحسب المدة على أساس مجموعها مهما بلغ ولو تجاوز الحد الأعلى لما ينفذ منها قانوناً , وتحسب من مدة العقوبة التي نفذت مدة التوقيف الجاري عن نفس الدعوى التي صدرت فيها العقوبة , وإذا سقط جزء من العقوبة بالعفو الخاص أو العام فتعد المدة المتبقية منها بمثابة العقوبة نفسها^(٥٦).

الفرع الثاني دور الادعاء العام في الإفراج الشرطي

لدادعاء العام دور فاعل في تطبيق أحكام الإفراج الشرطي , فقد أشار قانون الادعاء العام إلى قيام عضو الادعاء العام في دائرة الإصلاح العراقية أو دائرة إصلاح الأحداث بإبداء الرأي في طلبات الإفراج الشرطي , وذلك بعد تزويده بنسخ من الطلبات التي يتقدم بها المحكوم إلى دائرة الإصلاح العراقية أو دائرة إصلاح الأحداث^(٥٧), ولا يشترط أن يقدم الطلب من قبل المحكوم عليه , إذ يمكن لدادعاء العام أو دائرة الإصلاح العراقية أو دائرة إصلاح الأحداث تقديم طلب للمحكمة المختصة للنظر في الإفراج الشرطي عن المحكوم عليه , ولو لم يقدم طلباً بذلك^(٥٨), ويتولى عضو الادعاء العام المختص دراسة طلبات الإفراج الشرطي للتثبت من جدوى شمول المحكوم عليه بأحكام الإفراج الشرطي من عدمه , وذلك بعد تكوين نظرة متكاملة عن سيرة المحكوم عليه من خلال الوثائق التي تقدمها دوائر الإصلاح عن سيرة المحكوم عليه وتقرير الباحث الاجتماعي , وفي ضوء قناعة عضو الادعاء العام يبدي رأيه تحريماً لمحكمة الجناح المختصة فيما يتعلق بشمول المحكوم بالإفراج الشرطي من عدمه , ولعضو الادعاء

العام الطعن بالقرار الصادر من محكمة الجناح التي تنتظر بطلبات الإفراج الشرطي أمام محكمة الجنايات التي تقع المحكمة المختصة بالإفراج الشرطي ضمن اختصاصها إذا كان القرار خلافاً لرأيه أو إذا وجد في هذه القرارات ما يخالف القانون^(٩٩) , وللمحكوم كذلك الطعن في قرار محكمة الجناح القاضي برفض طلبه بالإفراج الشرطي , وللمحكمة الجنايات عند النظر تمييزاً في القرارات المتعلقة بالإفراج الشرطي أن تصدق القرار أو أن تنقضه وتعيد الأوراق إلى المحكمة المختصة للقيام بأي إجراء , أو أن تفصل هي في الموضوع , ويكون قرارها باتاً^(١٠٠) ويترتب على صدور قرار الإفراج الشرطي عن المحكوم عليه قيام الادعاء العام بمراقبة صحة قيام المفرج عنه شرطياً بتنفيذ الشروط والالتزامات التي فرضتها عليه المحكمة , وأهمها حسن السيرة والسلوك خلال مدة التجربة , وعدم التردد على الحانات والملاهي , وعدم الإقامة في أماكن معينة أو أي شرط آخر تفرضه عليه المحكمة^(١٠١) , وعند ملاحظة عضو الادعاء العام في دائرة الإصلاح العراقية أو دائرة إصلاح الأحداث لأي حالة إخلال يرتكبها المفرج عنه شرطياً خلال فترة المراقبة فعليه أن يخبر المحكمة التي أصدرت قرار الإفراج الشرطي , وله في سبيل ذلك أن يستعين بالمجالس المحلية والمنظمات الاجتماعية بغية جمع المعلومات ورصد حالات إخلال المفرج عنهم شرطياً بالشروط التي وضعتها المحكمة عند إصدارها قرار الإفراج الشرطي^(١٠٢) , وللمحكمة في هذه الحالة أن تستدعي المفرج عنه وتنذره بأن لها في حالة تكرار إخلاله بالشروط أن تتخذ بحقه ما تراه مناسباً من إجراءات^(١٠٣) , وعلى عضو الادعاء العام أن يزود المحكمة بالمعلومات التي توجب إعادة النظر في القرار الذي اتخذته بالإفراج الشرطي كلاً أو جزءاً , أو تأجيل ما قررت تنفيذه أو تنفيذ ما قررت تأجيله من العقوبات الأصلية أو الفرعية^(١٠٤) , وعلى المحكمة أن تستمع إلى مطالعة عضو الادعاء العام قبل أن تصدر قرارها بإلغاء الإفراج الشرطي , وذلك عند مخالفة المفرج عنه لشروط الإفراج الشرطي رغم الإنذار الموجه إليه , والإلغاء في هذه الحالة جوازي , كون المحكمة لها سلطة تقديرية في ذلك^(١٠٥) , أو لصدور حكم عليه بعقوبة سالبة للحرية^(١٠٦) , وينبغي أن لا تقل مدة العقوبة السالبة للحرية عن ثلاثين يوماً في جناية أو جنحة عمدية ارتكبتها خلال مدة التجربة , واكتسب الحكم الصادر بإدانته فيها درجة البتات^(١٠٧) , ويُعد إلغاء الإفراج الشرطي في هذه الحالة أمراً وجوبياً دون أن يكون للمحكمة سلطة تقديرية في إلغاء الإفراج الشرطي من عدمه^(١٠٨) , وفي حالة إلغاء المحكمة لقرار الإفراج الشرطي فتصدر قراراً بإلقاء القبض على من أفرج عنه بموجبه , ويتم إيداعه في السجن أو المؤسسة التي أخلي سبيله منها لتنفيذ ما أوقف تنفيذه من العقوبات على أن تحتسب له مدة العقوبات الفرعية والتدابير الاحترازية التي نفذت خلال مدة التجربة^(١٠٩) .

الخاتمة

بعد أن انتهينا من البحث في دور الإدعاء العام في مرحلة تنفيذ الحكم الجزائي لابد لنا من الوقوف على أهم النتائج والمقترحات التي توصلنا إليها، وعلى النحو الآتي:

أولاً - النتائج:

١. للدعاء العام دور في تنفيذ عقوبة الغرامة , فقد أجاز المشرع العراقي للمحكوم عليه بأن يدفع مبلغ الغرامة المحكوم بها أو الجزء النسبي إلى مقر المدعي العام في دائرة الإصلاح العراقية , أو دائرة إصلاح الأحداث , وعندها يخلى سبيل المحكوم عليه حالاً.
٢. للدعاء العام دور فاعل في تطبيق أحكام الإفراج الشرطي , فقد أشار قانون الادعاء العام إلى قيام عضو الادعاء العام في دائرة الإصلاح العراقية أو دائرة إصلاح الأحداث بإبداء الرأي في طلبات الإفراج الشرطي , وذلك بعد تزويده بنسخ من الطلبات التي يقدم بها المحكوم إلى دائرة الإصلاح العراقية أو دائرة إصلاح الأحداث.
٣. للدعاء العام دور في تأجيل عقوبة الاعدام على المرأة الحامل من خلال مطالعة يقدمها إلى رئيس مجلس القضاء الاعلى مشفوعة برأيه مسبباً تأجيل تنفيذ الحكم أو تغييره.

ثانياً التوصيات :

١. تفعيل دور الإدعاء العام أمام المحاكم الجزائية وإعطاء الدور الرئيسي للإدعاء العام في تحريك الدعوى الجزائية كأهم سلاح للتصدي للجرائم.
٢. تعميق مفهوم الإنسانية للإنسان على كافة الأصعدة التي لا بد منها لحياة البشرية .
٣. يجب أن تكون مؤسسة الادعاء العام في البلد مبنية على النزاهة الفكرية والعقدية، بحيث تسعى لحماية جميع الأفراد بالتساوي من دون نظر إلى الانتماءات المذهبية والحزبية.
٤. يجب ان يكون هناك نص في قانون الادعاء العام ببطلان تنفيذ الحكم الجزائي في حال عدم حضور الادعاء العام.

هوامش البحث

- (١) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي : الكليات (معجم المصطلحات والفروق اللغوية) , ترجمة وتحقيق: عدنان درويش , محمد المصري : الطبعة الثانية , مؤسسة الرسالة , بيروت , ٢٠٠٨ , ص ٦٧ .
- (٢) محمد الخطيب الشربيني : مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج , دراسة وتحقيق وتعليق : علي محمد معوض , عادل احمد عبد الموجود , دار الكتب العلمية , بيروت , ٢٠٠٠ , ص ٤٦١ .
- (٣) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري : لسان العرب , ج ١٤ , الطبعة الأولى , دار الحديث , القاهرة , ٢٠٠٣ , ص ٢٥٧ .
- (٤) محمد بن أبا بكر الرازي : مختار الصحاح , الطبعة التاسعة , دار عمار , عمان , الأردن , ٢٠٠٥ , ص ٢٠٥, ٢٠٦ .
- (٥) إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط , الطبعة الرابعة , مكتبة الشروق الدولية , القاهرة , ٢٠٠٤ , ص ٦٢٩ .
- (٦) د. تيماء محمود فوزي الصراف : دور الادعاء العام في الدعوى المدنية , دراسة مقارنة , الطبعة الأولى , دار الحامد , عمان , الاردن , ٢٠١٠ , ص ٣٣ .
- (٧) د. محمد أبو العلا عقيدة : شرح قانون الإجراءات الجنائية , الطبعة الثالثة , دار النهضة العربية للنشر والتوزيع , القاهرة , ٢٠٠٨ , ص ٥١ .
- (٨) محمد حسن كاظم : دور الادعاء العام في التحري والتحقيق الابتدائي , بحث منشور في مجلة جامعة ذي قار , المجلد التاسع , العدد الثالث , ايلول , ٢٠١٤ , ص ١ .
- (٩) د. بكري يوسف بكري محمد : الادعاء العام (نشأته , أنظمتها الإجرائية , الجهات المختصة) , الطبعة الأولى , مكتبة الوفاء القانونية , الإسكندرية , ٢٠١٣ , ص ١٥ .
- (١٠) د. أمجد سليم الكردي : النيابة العامة (دراسة تحليلية مقارنة) , الطبعة الأولى , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , ٢٠١٢ , ص ٢٢ .
- (١١) د. تيماء محمود فوزي الصراف : المصدر السابق , ص ٣١ .
- (١٢) د. حسن يوسف مقابلة : دور الادعاء العام في تحقيق الشرعية الجزائية , دراسة مقارنة , دار الثقافة , عمان , الاردن , ٢٠١٤ , ص ٢٣ .
- (١٣) د. تيماء محمود فوزي الصراف : المصدر السابق , ص ٨٢ .
- (١٤) د. مصطفى يوسف محمد علي : إشكالات التنفيذ الجنائية , دراسة مقارنة , منشأة المعارف , الإسكندرية , ٢٠٠٨ , ص ١٣ .
- (١٥) أشار قانون الادعاء العام صراحةً إلى وصف الادعاء العام بالخصم في الدعوى المدنية التي تكون الدولة طرفاً فيها, وذلك في المادة (٤/سابعا/٢) منه والتي تنص على ما يلي : "يمارس معاون الادعاء العام المهام التالية : تمثيل الحق العام في كل دعوى تكون الدولة طرفاً فيها , ويكون خصماً إلى جانب الممثل القانوني للدائرة القانونية" , مع الإشارة إلى أن وظيفة معاون الادعاء العام وظيفة مستحدثة في قانون الادعاء العام الجديد , ولم يكن لها وجود قبل صدوره , ويمارسها موظف قانوني لا يحمل صفة قاضي , فالفرق بين نائب المدعي العام ومعاون الادعاء العام أن الأول يحمل صفة القاضي , والثاني موظف قانوني لا يحمل تلك الصفة .
- (١٦) د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي : تأصيل الإجراءات الجنائية , دار الهدى للطبوعات , الإسكندرية , ٢٠٠٤ , ص ٤١٦ .
- (١٧) د. فخري عبد الرزاق صليبي الحديثي : شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية , المصدر السابق , ص ٦٢ .
- (١٨) د. عبد الامير العكلي , د. سليم ابراهيم حربة : المصدر السابق , ص ٧٤ .
- (١٩) د. حسن يوسف مقابلة : دور الادعاء العام في تحقيق الشرعية الجزائية , المصدر السابق , ص ٢٤٠ .
- (٢٠) نقلاً عن د. أمجد سليم الكردي : المصدر السابق , ص ٣٤ .
- (٢١) د. محمد صبحي نجم : قانون أصول المحاكمات الجزائية , الطبعة الأولى , دار الثقافة للنشر والتوزيع , عمان , الأردن , ٢٠٠٠ , ص ٥٦ .
- (٢٢) تنص المادة (١٣/أولاً) من قانون الادعاء العام على ما يلي: "يمارس رئيس الادعاء العام حق الإشراف على جهاز الادعاء العام ومراقبة حسن قيام أعضائه باختصاصاتهم المنصوص عليها في هذا القانون وتصرفاتهم وسلوكهم الشخصي وانتظام أعمالهم ودوامهم ومراقبة التزاماتهم المنصوص عليها في هذا القانون وفي قانون تنظيم شؤون القضاة وأعضاء الادعاء العام" .

- (٢٣) تنص المادة (١٣/ثانياً) من قانون الادعاء العام على ما يلي: "رئيس هيئة الاشراف القضائي تنفيذاً لمهامه بالإشراف والرقابة على الوجه المنصوص عليه في البند (أولاً) من هذه المادة أن يقوم بتفتيش جهاز الادعاء العام بكافة تشكيلاته أو ينيب لهذا الغرض أحد أعضاء الهيئة للقيام بهذه المهمة حسب مقتضى الحال ورفع تقرير بذلك إلى رئيس جهاز الادعاء العام ومجلس القضاء الأعلى وإلى مجلس النواب".
- (24) John Jackson , The Role of the Public Prosecution Service within the Administration of justice , 2006 , p26.
- (٢٥) د. فخري عبد الرزاق صليبي الحديثي : شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية , المصدر السابق , ص ٦٦.
- (٢٦) طارق عبد الرسول نقي : استقلالية القضاء ومكافحة الفساد السياسي والمالي والإداري , بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات , العدد الثاني , السنة الثانية , حزيران , ٢٠١٠ , ص ١١.
- (٢٧) د. عبد الحميد أشرف: سلطات النيابة العامة في مرحلة التحقيق , المصدر السابق , ص ٧٠.
- (٢٨) د. فخري عبد الرزاق صليبي الحديثي : شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية , المصدر السابق , ص ٦٩.
- (٢٩) تنص المادة (٤٠) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ (المعدل) على ما يلي: "لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أو شخص مكلف بخدمة عامة في الحالات التالية : أولاً : إذا قام بسلامة نية بفعل تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو اعتقد أن إجراءه من اختصاصه . ثانياً : إذا وقع الفعل منه تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس تجب عليه طاعته أو اعتقد أن طاعته واجبة عليه".
- (٣٠) ينظر نص المادة (٢٨٦) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ (المعدل).
- (٣١) مدحت المحمود : شرح قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وتطبيقاته العملية , الطبعة الرابعة , شركة العاتك لصناعة الكتاب , القاهرة , ٢٠١١ , ص ٣٨٧.
- (٣٢) إيهاب عبد المطلب : الموسوعة الجنائية الحديثة في شرح قانون الإجراءات الجنائية , الجزء الرابع , طبعة نادي القضاة , المركز القومي للإصدارات القانونية , القاهرة , ٢٠١٠ , ص ٣٣٣.
- (٣٣) د. أحمد محمد بونة : علم الجزء الجنائي , النظرية والتطبيق , دار النهضة العربية للنشر والتوزيع , القاهرة , ٢٠٠٩ , ص ٤٦ .
- (٣٤) د. فخري عبد الرزاق صليبي الحديثي : شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية , المصدر السابق , ص ٥٩٤.
- (٣٥) إيهاب عبد المطلب : العقوبات الجنائية في ضوء الفقه والقضاء , الطبعة الأولى , المركز القومي للإصدارات القانونية , القاهرة , ٢٠٠٩ , ص ٥٧.
- (٣٦) د. محمد معروف عبد الله : علم العقاب , الطبعة الثانية , شركة العاتك لصناعة الكتاب , القاهرة , ٢٠١٠ , ص ٥٣.
- (٣٧) تنظر المادة (٨٧) من قانون العقوبات .
- (٣٨) تنظر المادة (٨٨) من قانون العقوبات .
- (٣٩) تنظر المادة (٢٨١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .
- (٤٠) تنظر المادة (١٢/أولاً) من قانون الادعاء العام .
- (٤١) تنظر المادة (١٢/ثانياً) من قانون الادعاء العام .
- (٤٢) تنظر المادة (١٢/ثالثاً) من قانون الادعاء العام .
- (٤٣) تنظر المادة (١٢/خامساً) من قانون الادعاء العام .
- (٤٤) تنظر المادة (٢٩٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .
- (٤٥) تنظر المادة (٢٨٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .
- (٤٦) أستاذنا د. براء منذر كمال عبد اللطيف : المصدر السابق , ص ٤١٥.
- (٤٧) أستاذنا د. براء منذر كمال عبد اللطيف : المصدر السابق , ص ٤١٤.
- (٤٨) د. مصطفى يوسف : المصدر السابق , ص ٥٥٢.
- (٤٩) تنظر المادة (١١/رابعاً) من قانون الادعاء العام .
- (٥٠) تنظر المادة (٢٨٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .
- (٥١) تنظر المادة (٢٨٧/أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

- (٥٢) د. محمد محمد مصباح القاضي : القانون الجزائري , النظرية العامة للعقوبة والتدبير الاحترازي , الطبعة الاولى , منشورات الحلبي القانونية , بيروت , ٢٠١٣ , ص ٧٤ .
- (٥٣) د. حسين عبد الصاحب عبد الكريم , د. تميم طاهر احمد : المصدر السابق , ص ٣٣٥ .
- (٥٤) د. محمد معروف عبد الله : المصدر السابق , ص ١٢٠ .
- (٥٥) د. محمد أحمد المنشاوي: مبادئ علم العقاب , الطبعة الأولى , مكتبة القانون والاقتصاد , الرياض , ٢٠١٥ , ص ٢٢١ .
- (٥٦) تنظر المادة (٣٣١/أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .
- (٥٧) تنظر المادة (١٢/سادساً/أ) من قانون الادعاء العام .
- (٥٨) تنظر المادة (٣٣٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .
- (٥٩) حسن يوسف مصطفى مقابلة : الشرعية في الإجراءات الجزائية , المصدر السابق , ص ٢٣٦ .
- (٦٠) تنظر المادة (٣٣٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .
- (٦١) أستاذنا د. براء منذر كمال عبد اللطيف : المصدر السابق , ص ٤٤٤ .
- (٦٢) تنظر المادة (١٢/سادساً/أ) من قانون الادعاء العام .
- (٦٣) تنظر المادة (٣٣٢/هـ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .
- (٦٤) تنظر المادة (١٢/سادساً/ب) من قانون الادعاء العام .
- (٦٥) عبد الامير العكلي , د. سليم ابراهيم حربة : المصدر السابق , ص ٢٥٩ .
- (٦٦) تنظر المادة (١٢/سابعاً) من قانون الادعاء العام .
- (٦٧) تنظر المادة (٣٣٣/أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .
- (٦٨) د. وعدي سليمان المزوري : شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية , المصدر السابق , ص ٣٧٨ .
- (٦٩) تنظر المادة (٣٣٣/ج) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

قائمة المصادر

اولاً القرآن الكريم

ثانياً المصادر الثانوية

١. أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي : الكليات (معجم المصطلحات والفروق اللغوية) , ترجمة وتحقيق: عدنان درويش , محمد المصري : الطبعة الثانية , مؤسسة الرسالة , بيروت , ٢٠٠٨ .
٢. محمد الخطيب الشربيني : مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج , دراسة وتحقيق وتعليق : علي محمد معوض , عادل احمد عبد الموجود , دار الكتب العلمية , بيروت , ٢٠٠٠ .
٣. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري : لسان العرب , ج ١٤ , الطبعة الأولى , دار الحديث , القاهرة , ٢٠٠٣ .
٤. محمد بن أبا بكر الرازي : مختار الصحاح , الطبعة التاسعة , دار عمار , عمان , الأردن , ٢٠٠٥ .
٥. إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط , الطبعة الرابعة , مكتبة الشروق الدولية , القاهرة , ٢٠٠٤ .

ثانياً الكتب القانونية

١. د. تيماء محمود فوزي الصراف : دور الادعاء العام في الدعوى المدنية , دراسة مقارنة , الطبعة الأولى , دار الحامد , عمان , الاردن , ٢٠١٠ .
٢. د. محمد أبو العلا عقيدة : شرح قانون الإجراءات الجنائية , الطبعة الثالثة , دار النهضة العربية للنشر والتوزيع , القاهرة , ٢٠٠٨ .
٣. محمد حسن كاظم : دور الادعاء العام في التحري والتحقيق الابتدائي , بحث منشور في مجلة جامعة ذي قار , المجلد التاسع , العدد الثالث , ايلول , ٢٠١٤ .
٤. د. بكري يوسف بكري محمد : الادعاء العام (نشأته , أنظمتها الإجرائية , الجهات المختصة) , الطبعة الأولى , مكتبة الوفاء القانونية , الإسكندرية , ٢٠١٣ .
٥. د. أمجد سليم الكردي : النيابة العامة (دراسة تحليلية مقارنة) , الطبعة الأولى , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , ٢٠١٢ .

- ٦.د. حسن يوسف مقابلة : دور الادعاء العام في تحقيق الشرعية الجزائية , دراسة مقارنة , دار الثقافة , عمان , الاردن , ٢٠١٤ .
- ٧.د. مصطفى يوسف محمد علي : إشكالات التنفيذ الجنائية , دراسة مقارنة , منشأة المعارف , الإسكندرية , ٢٠٠٨ .
- ٨.د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي : تأصيل الإجراءات الجنائية , دار الهدى للمطبوعات , الإسكندرية , ٢٠٠٤ .
- ٩.د. محمد صبحي نجم : قانون أصول المحاكمات الجزائية , الطبعة الأولى , دار الثقافة للنشر والتوزيع , عمان , الأردن ٢٠٠٠ .
- ١٠.طارق عبد الرسول تقي : استقلالية القضاء ومكافحة الفساد السياسي والمالي والإداري , بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات , العدد الثاني , السنة الثانية , حزيران , ٢٠١٠ .
- ١١.مدحت المحمود :شرح قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وتطبيقاته العملية , الطبعة الرابعة شركة العاتك لصناعة الكتاب, ٢٠١١ .
- ١٢.إيهاب عبد المطلب : الموسوعة الجنائية الحديثة في شرح قانون الإجراءات الجنائية , الجزء الرابع , طبعة نادي القضاة , المركز القومي للإصدارات القانونية , القاهرة , ٢٠١٠ .
- ١٣.د. أحمد محمد بونة : علم الجزاء الجنائي , النظرية والتطبيق , دار النهضة العربية للنشر والتوزيع , القاهرة , ٢٠٠٩ , ص ٤٦ .
١٤. إيهاب عبد المطلب : العقوبات الجنائية في ضوء الفقه والقضاء , الطبعة الأولى , المركز القومي للإصدارات القانونية , القاهرة , ٢٠٠٩ .
- ١٥.د. محمد معروف عبد الله : علم العقاب , الطبعة الثانية , شركة العاتك لصناعة الكتاب , القاهرة , ٢٠١٠ .
- ١٦.د. محمد محمد مصباح القاضي : القانون الجزائي , النظرية العامة للعقوبة والتدبير الاحترازي , الطبعة الاولى , منشورات الحلبي القانونية , بيروت , ٢٠١٣ .
- ١٧.د. محمد أحمد المنشاوي: مبادئ علم العقاب , الطبعة الأولى , مكتبة القانون والاقتصاد , الرياض , ٢٠١٥ .